



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في الجلسة الافتتاحية للقمة الأولى
لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ والصندوق الأزرق لعوض الكونغو
برازافيل، 14 شعبان 1439هـ الموافق 29 أبريل 2018م

ألقى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله يوم الأحد 29 أبريل 2018، خضابا ساميا خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الأولى لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ والصندوق الأزرق لعوض الكونغو. وفي ما يلي نص الخضاب الملكي السامي:

"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
فخامة السيد كانيس ساسو نغييسو، رئيس جمهورية الكونغو،
فخامة الرئيس بول كاكامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،
معالي السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أولاً في البداية، أن أعبر عن صادق الامتنان لمضيفنا الجليل، فخامة السيد كانيس ساسو نغييسو، رئيس جمهورية الكونغو، على دعوته لنا للاجتماع هنا في قلب إفريقيا الوسطى، حول ورش كبير في مستوى هذا المشروع الجامع والمتكامل، الذي يفتح آفاقاً واعداً لعوض الكونغو، على وجه الخصوص، ولهذا المنصحة ولقارتنا بشكل عام.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرصت إفريقيا في مسار التحول بشكل لا رجعة فيه. فما لبثت هذه القارة توكد ذاتها، وتقرر وجودها، في تصاع دأثر إلى المستقبل، بكل ثقة واهمئنان. لكن لئلا ينبغي أن ينسينا ما يقف في صريقنا من تحديات عديدة. فما أحوجنا اليوم إلى إكفاء الوعي البيئي، بما يوازي حاجتنا إلى التنمية الشاملة لقارتنا. وإن اجتمعنا اليوم دليل على اصابع الاستعجال، الذي يكتسبه موضوعه بالنسبة للجميع. فهو في غاية الأهمية بالنسبة لقارتنا، بل ولل البشرية جمعاء، لما يسببه من وعي جماعي بالآثار المدمرة لتغير المناخ على القارة الإفريقية.

فمسؤوليتنا الجماعية تقتضي منا اليوم، أن نتجنب جميعاً من أجل حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا، إذ ما فتى استنزاف هذا الموروث المشترك، يتسبب في عواقب وخيمة على السكان في حياتهم اليومية، بقدر ما يقوض أيضاً فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات، التي تعتمد على هذا الرصيد في عيشها. ويحتل حوض الكونغو موقعاً محورياً في قلب هذا الانشغال. فهو ثاني أكبر خزان للكربون، وثاني أكبر حوض نهري على الصعيد العالمي، مما يجعله أحد أكبر النواقل الغابوية في العالم، وموهناً لما يزيد عن نصف الأنواع الحيوانية في القارة الإفريقية.

ومن ثم، فهو يساهم في ضبط توازن المناخ، على امتداد كوكبنا، ويجعل من إفريقيا "رئة ثانية" للعالم. وهكذا ما يضيف على اجتماعنا اليوم، في هذا المكان بالتحديد، أهمية بالغة في رسم معالم مستقبل هذا الرصيد الحيوي.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أولينا اهتماماً خاصاً للقارة الإفريقية، خلال القمة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ (كوب 22)، التي انعقدت بمراكش في نونبر 2016.

وتأكيداً لهذا التوجه، حرصت شخصياً على الدعوة لعقد القمة الإفريقية الأولى للعمل، على هامش مؤتمر كوب 22، والتي جعلت من انبثاق إفريقيا كقوة صاعدة شعاراً لأشغالها.

ورغبة في تكريس البعد العملي لأشغال القمة، أحكمتنا ثلاثي لجان شبه إقليمية، هي:



• لجنة منصفة السلاح، وترأسها جمهورية النيجر؛

• ولجنة الدول الجزرية، برئاسة جمهورية السيشل؛

• ولجنة حوض الكونغو، التي ترأسها جمهورية الكونغو.

وبفضل الدور الريادي لفخامة الرئيس عيسى ساسو نغيسو، أحرزت اللجنة الأخيرة تقدماً ملموساً، من شأنه أن يمكن من تحويل التحديات المناخية في المنصقة إلى فرص استثمارية واعداة.

وقد قصصنا عدة أشواق على هذا الذكر، منذ انعقاد القمة الإفريقية للعمل. فبعد توقيع مذكرة إحداث الصندوق الأزرق في أويو في مارس 2017؛ تم اعتماد خطة أجرأته، في برازافيل في نونبر 2017؛ قبل أن يتم تسريع الخطوات التنفيذية لتنفيذه، خلال اجتماع عقد في شهر مارس 2018 بالرباط، بالمصادقة على النقال المرجعية للدراسة التمهيديّة المتعلقة به.

وقد عبأت المملكة المغربية، في جميع مراحل هذا المسار، كل صاقتها وسفرت خبرتها في مجال التصدي للتغيرات المناخية، في سبيل تأمين أسباب النجاح لهذا المشروع الصموح.

ولقد آيينا على نفسنا دعم هذا المشروع، الذي يمثل نهجاً جديداً يراعي الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للمنصقة، من خلال برامج مندمجة وشمولية وتضامنية، تندرج في إطار الاقنصاليين الأزرق والأخضر.

وإن البعد الإنساني الذي يقوم عليه هذا المشروع هو ما يشجعنا على دعمه، إيماناً منا بالأهمية القصوى للمقاربات الرامية إلى إدماج السكان وإشراكهم في نجاح كل مبادرة من هذا القبيل.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

انصلاقاً مما يربطنا من أواصر الأخوة والتضامن الإفريقيين، نجتمع اليوم من أجل المساهمة في إصلاح دينامية إيجابية، نهذف إلى حماية نهر الكونغو وتأمينه باعتباره موروثاً إفريقياً نفيساً.

وهذا هو واجبنا تجاه 200 مليون إفريقي وإفريقية، يعيشون حول هذا الحوض، وهو فضلنا عن ذلك، جزء لا يتجزأ من مسؤوليتنا تجاه إفريقيا ككل.



فتفعيل الصندوق الأزرق ينبغي أن يكون مقروناً بتعبئة جميع الفاعلين الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني، بما يساهم في أثناء تدابير ملموسة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، ويكفل قيام نمط تنموي قائم على الصمود في وجه هذه التغيرات.

ويُعتبر تمويل هذا المشروع أكبر تحدٍّ أمام تفعيله. وهو ما يدعونا إلى الابتكار واستحداث الآليات الكفيلة بتقييم وتعبئة ما يتصلبه من موارد مالية، مع ما يستدعيه ذلك من جهد لإقناع المانحين، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، في القطاعين العام والخاص، بجدوى الاستثمار فيه.

ولا يخفى علينا، في أن إرساء الصندوق الأزرق سيفضي حتماً إلى إصلاح دينامية إيجابية، ستتمخض عن جملة من المشاريع، التي من شأنها أن تدعم اقتصاديات الدول الأعضاء وتعزز بنيتها.

وستساهم هذه الدينامية أساساً في تحسين المسائل المائية الداخلية، وتهيئة الموانئ الصغيرة، وتطوير الصيد المستدام، فضلاً عن مكافحة تلوث البحار المائية، وتقوية شبكات الري في أفق الارتقاء بمستوى الإنتاجية الفلاحية.

فالأمل معقول على هذا النمط الاقتصادي الجديد، القائم على الماء وعلى حسن تدبيره، ليشكل رافعة للتنمية المستدامة، التي نتطلع إليها جميعاً.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من المعلوم أن نقص الأغذية وتراجع احتياكيات المياه، إلى جانب الانعكاسات المترتبة عن التغيرات المناخية، تدفع أفواجاً كبيرة من السكان إلى الهجرة، وتساهم في إضعاف الدول، وتفشي العشاشة فيها. فهل يُعقل أن 320 مليون إفريقية وإفريقي لا يحصلون على الماء الصالح للشرب، بينما يفوق مخزون المياه الجوفية لقرتهم 5000 مليار متر مكعب؟

وستستمر هذه المفارقة الصادمة في التفاقم، ما لم نعمل باحتواء تداعياتها خلال السنوات المقبلة، لتفادي ما قد يُفضي إليه التغير المناخي، من تدهور في الأراضي، ونُدرة في الموارد المائية، لاسيما في ظل تراكم الضمي والتلوث، الذي يهدد المسائل المائية الصالحة للملاحة، البالغة مساحتها 25000 كيلومتر مربع.



وهذا ما يدعونا إلى التعبئة الجماعية، التي يعد التئامنا في إصرار هذه القمة خير دليل على وعينا بأهميتها وقدرتنا على تحقيقها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتمثل قدر تنمية حوض نهر الكونغو، في إحداث دينامية قوامها التعاون من أجل التنمية المستدامة، بحيث يتجاوز نطاقها الحول المصلحة على الحوض، ليشمل كل روع القارة الإفريقية.

ومن هنا، فلا سبيل أمامنا لحماية الرئتين اللتين يتنفس بهما العالم اليوم، إلا بجعل كسب هذا الرهان كموحاً جماعياً لإفريقيا وللعالم ككل.

إن الموارد الصيغية والبيئية، التي تزخر بها قارتنا، تجعل منها أحد أهم الفاعلين في هذا المجال، لا سيما بالنظر إلى ما تحتزنها أنهارها وأحواضها الواسعة، من ثروة ثمينة ونفيسة تتمثل في الماء. لقد أضى الماء بحكم ندرته هدفاً لكل الأصماع. فلنكن واعين بقيمة ثرواتنا، وبما نملأ من قكرة على الابتكار تدعونا لتوحيد مساراتنا ولتعزيز الثقة في مؤهلاتنا.

في هذا النهج وحده، سنتغلب على كل الصعاب والتحديات التي تعترض سبيلنا، ونرسى نموذجاً رائداً كدور قارة على التحكم في زمام أمورها، وتغيير واقعها، من منطلق الرؤية والصموح اللذين يوحداًها، والأخذ بالأسباب الكفيلة بقيام قارة موحدة، تعتر بهويتها المتعددة ويجدورها المتنوعة، وتمضي بخير ثابتة على الحرب التقدم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في خضم سعينا لبناء إفريقيا الغد، تبرز الحاجة الملحة إلى الصافضة على البيئة، بوصفها أساساً لانبثاق قارتنا كقوة جماعية صاعدة، والذي سيشكل بدوره قاعدة متينة لصرح النمو الاقتصادي الشامل، الذي ننشده جميعاً.

وبالتالي، ينبغي أن نعمل سوياً على مراعاة ارتفاع حرارة الأرض، وما يتصل به من مفاصر في مختلف سياساتنا، وعلى تعويل اقتصادياتنا، بما يجعلها تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.



إن حضورنا هنا اليوم، ليُجسدُ حرصنا على وضع هذه القضايا في صدارة اهتماماتنا، وإيلائها الأولوية القصوى في جهودنا، وبؤكد عزمنا الراسخ على تفعيل مبادرات ملموسة، كفيلة بصون حقوق الأجيال القادمة.

ولن تخسر المملكة المغربية أي جهدٍ في سبيل تفعيل المشاريع الكبرى والمهيكلّة لقارتنا؛ وستتجنّد لهذا الغاية بكل ما لها من صفاقة وعزم وإصرار.

ومن هذا المنطلق، يتعين القفص مع كل التصورات، التي تتوجس من المخاطر المرتبطة بالتحديات التكنولوجية، وإلّا باعتماد منظور يركز على استثمار الفرص التي تنصوي عليها. تلكم هي روح التزامنا المشترك اليوم: التزامٌ عنوائه المسؤولية المشتركة والتضامن الإفريقي.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".